الأمم المتحدة

A/C.2/61/L.20

الجمعية العامة

Distr.: Limited
30 October 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون
اللجنة الثانية

البند ٥٥ (د) من جدول الأعمال
العولمة والاعتماد المتبادل: منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول، إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول، إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٤/٢٠٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٦/١٨٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٤٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٥٨/٢٠٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٤٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/٢٠٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وإذ ترحب بدخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥[(١)]،

وإذ ترحب أيضا بالدعوة إلى عقد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الأردن، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ تكرر دعوتها لجميع الدول الأعضاء ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية المختصة إلى أن تقوم، في حدود اختصاصها، بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو الانضمام إليها وتنفيذها بالكامل في أقرب وقت ممكن،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[(٢)]؛

٢ - **ترحب** بالعرض الكريم الذي تقدمت به حكومة جمهورية إندونيسيا لاستضافة الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام ٢٠٠٧؛

٣ - **تؤكد من جديد** الالتزام بإيلاء مكافحة الفساد أولوية على جميع الصعد، وترحب بجميع الإجراءات المتخذة في هذا الشأن على الصعيدين الوطني والدولي، بما فيها اعتماد سياسات تشدد على المساءلة وشفافية إدارة القطاع العام ومسؤولية الشركات ومساءلتها، ومن ذلك الجهود الرامية إلى إعادة الأصول التي جرى تحويلها عن طريق الفساد، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[(١)]؛

٤ - **ترحب** بالإجراءات التي اتخذها القطاع الخاص، على الصعيدين الدولي والوطني، بما في ذلك الشركات الصغيرة والكبيرة والشركات عبر الوطنية، لكي يظل مشاركا بشكل كامل في مكافحة الفساد، وتهيب بالقطاع الخاص أن يواصل بذل جهوده في هذا الصدد، وتلاحظ مع التقدير العمل الذي اضطلع به الاتفاق العالمي لدى نظره في مبدئه العاشر المتعلق بمكافحة الفساد، وتشدد على ضرورة أن تواصل جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة تعزيز مسؤولية الشركات ومساءلتها؛

---

(١) القرار ٥٨/٤، المرفق.

(٢) A/60/177.

٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريرا عن تنفيذ القرارات السابقة، وأن يتناول بمزيد من التفاصيل ضخامة الفساد على جميع المستويات، بما في ذلك حجم تحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع من خلال الفساد وتأثير الفساد وهذه التحويلات في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وكذلك نتائج الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والستين، في إطار البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''، بندا فرعيا معنونا ''منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول، إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد''.